الورقة الثالثة

آفاق دور إسرائيل الإقليمي والدولي حتى عام ٢٠١٥م*

جاءت ولادة دولة إسرائيل، سواء فكرة في وعد بلفور أو مشروعا عام ١٩٤٨م نتيجة لتطورات دولية، ولتغيرات في طبيعة العلاقات القائمة بين المنظومة الدولية، وفي الوقت نفسه ما كان لهذه الفكرة أن تنمو أو تتحول إلى مشروع قابل للحياة لولا قابلية التفاعلات الإقليمية لذلك باستغلال إسرائيل من قبل الدول الكبرى لاستحداث مفاعيل لعلاقة إقليمية تخدم المشروع الدولي في المنطقة تارة، وتارة أخرى بتسخير الاستضعاف الذي يكتنف علاقات المنظومة الإقليمية لخدمة المشروع الإسرائيلي الذي يصب في النهاية في خدمة مصالح الدولة الموجهة للعلاقات الدولية.

لذا يعتبر البحث في الدور الإقليمي والدولي لإسرائيل ذا أهمية مزدوجة: فمن الناحية الأولى يغوص البحث في استكشاف محركات تنمية هذا الدور، ومن الثانية يتفحص أهم المحددات التي من شأنها أن تبطّئ أو تسرِّع في صناعة إسرائيل المستقبل كما يتمنى لها قادتها وسياسيها أن تكون، أو على العكس كما يتمنى لها أعداؤها . إلا أنه- وعندما نتكلم عن إسرائيل الحاضر والمستقبل- لا بد من الوقوف على قضية أن إسرائيل اليوم ليست إسرائيل عام ١٩٤٨م، ومن هنا من الأهمية معرفة مقدار المساهمة الإسرائيلية وطبيعة العوامل الداخلية وتفاعلاتها في صناعة إسرائيل المستقبل.

منذ اللحظة الأولى التي أعلن فيها قيام إسرائيل بدأت تتشكل معالم جديدة لطبيعة العلاقات على الساحة الإقليمية، تلازمت معها سمة أساسية، هي الصراع مع الكيان الجديد الذي زرع في قلب المنطقة العربية، وعلى هذه الأرضية انطلق قطار من المراحل المتباينة في السياسة الدولية ارتكز في بدايته على حروب متتالية بين الجسم العربي والدخيل الجديد

* **د. رائد نعيرات/** رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية/ فلسطين.

المتمثل بدولة إسرائيل، وعليه فقد سادت مرحلة غير طبيعية في العلاقات بين إسرائيل وما حولها قياسا بما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول.

استمر نمط العلاقة المتمثل بالصراع الإقليمي قائما لمرحلة العقد الأخير من القرن الماضي لعدة أسباب، أهمها انشغال إسرائيل بمرحلة البناء الداخلي كونها مجتمعا حديث النشأة، إضافة إلى تركيزها على تأمين وضعها الداخلي نتيجة حالة الصراع مع الفلسطينيين. إلا أن الحال لم يدم كذلك، فكما تمت الإشارة بأن حمل نهايات القرن الماضي منطقا جديدا لصياغة دور جديد لإسرائيل في محيطها الإقليمي والدولي- فشرعت في عملية سلام وتطبيع مع الدول العربية- فقد نجحت في الانتقال بنفسها من حالة عداء مع مجمل المنظومة العربية إلى حالة سلم مع كثير منها، ورغم أن كثيرا منها لم تقم علاقات مع إسرائيل إلا أنها أخذت في الشروع بإجراء تواصل معها بأشكال مختلفة وتحت مسميات عديدة، وبهذا النجاح تكون إسرائيل قد انتقلت من مرحلة الصراع إلى مرحلة التطبيع، لكن هذا لا يعني أنها سترتضي لنفسها هذا الوضع فقط.

يلحظ المراقب للسياسة الخارجية الإسرائيلية باستمرار أن طموح إسرائيل يتعدى الحفاظ على علاقات مستقرة مع محيطها الإقليمي، وهذا ما يمكن أن يكون محور نشاطها الخارجي في العقدين القادمين، وهو الانطلاق من تعزيز التجانس الإسرائيلي مع المحيط الإقليمي نحو الريادة الإقليمية، ثم الدولية.

ولمناقشة دور إسرائيل الإقليمي والعالمي يفترض الباحث أن سعي إسرائيل- للانطلاق نحو موقع قيادة على المستوى الإقليمي يؤهلها أن تكون في مصاف الكبار من دول العالم- ينطلق من عدة عوامل، تتبلور في مجملها حول تأمين وجود إسرائيل كيانا طبيعيا في المنطقة وحليفا للقوة الدولية العظمى.

ووجد السعي الإسرائيلي سابق الذكر ثلاثة مداخل رئيسة ومتزامنة تؤهله للبدء في مشروع تطوير الدور الإسرائيلي، تتمثل هذه المداخل بالمبادرة العربية للسلام، والشراكة الأورومتوسطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد.

ويفترض أيضا أن هذا التوجه الإسرائيلي، وهذا الأفق في مجال تطوير موقعها الإقليمي والدولي، يقف أمامه عدة عثرات، تتمثل ببنية المجتمع والدولة في إسرائيل، وبداية توتر إقليمي في بؤر صراع مختلفة، وتنامي نفوذ بعض الحركات الإسلامية، إلى جانب بداية الحديث عن عودة للتعددية القطبية أو الثنائية على أقل تقدير.

تنبع أهمية طرح هذه القضية على طاولة البحث والدراسة من أن موضوع تطوير دور إسرائيل إقليميا ودوليا وخلق أفق جديد يوسع من مجال عمله لا يؤثر فقط على طبيعة عمل المنظومة الدولية لتتشكل العلاقات وفق ما ستصل إليه إسرائيل من قوة على مختلف المستويات، وإنما الأهمية تكمن كذلك في انعكاس تأثير إسرائيل على المنظومة الدولية فيما لو تحقق لها موقعها المنشود على صلب القضية الفلسطينية، التي تعتبر العامل المحدد الثابت للوضع الإقليمي.

يسعى الباحث من خلال المنهج التحليلي إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي دوافع إسرائيل نحو خلق أفق جديد لدورها الإقليمي والدولي؟
- كيف ستستفيد إسرائيل من تحول دورها ومكانتها؟
- ما مدى نجاح المداخل الثلاثة الواردة في فرضية البحث كي تصل إسرائيل لطموحها في ضوء المحددات الداخلية والخارجية؟

*** أمن إسرائيل دافعها نحو الريادة**

بات واضحا أن المفهوم التقليدي لأمن الدول- المتمثل بحماية الحدود، واقتصار الأمن على المفهوم العسكري- أصبح قاصرا عن تجسيد الإطار الحقيقي لأمن الدولة، وهذا ليس مرتبطا بتغير مدخلات الأمن فقط، وإنما بعدم تفرد الدولة القومية بإمكانية التأثير على صعيد السياسة الدولية، إذ إن هناك عناصر جديدة لها قدرة تأثير تفوق في بعض الأحيان قدرة الدول، كبعض منظمات دولية، وتنظيمات وجماعات سياسية، أو مؤسسات إعلامية واقتصادية.

هذا الطرح الجديد لصياغة أمن الدولة- في أن يصبح أكثر شمولية واتساعا إلى حد ارتباطه بالأمن الكوني- أثَّر على طريقة حماية الدولة لأمنها، إذ لم يعد الأمر متعلقا بالقدرة على حماية الحدود أو صد الاعتداءات العسكرية، بقدر ما أصبح يعني مقدار ما تمتلكه الدولة من أجل التكيف مع التفاعلات الدولية، ومدى قدرتها على حفظ استقرارها في محيطها الإقليمي.

على هذا الأساس يبدو أن إسرائيل بدأت تعي أن أمنها مرتبط بمدى تواصلها أو انعزالها عن محيطها. لذلك عملت على تجسير علاقات متينة مع الدول المحيطة بعدة آليات.

*** آليات تجسير العلاقات مع الإقليم**

١- المدخل التنموي

عملت إسرائيل- وبجهد واضح- لتأسيس مشاريع تعاون مشتركة مع الدول النامية في آسيا وإفريقيا، وأسست لذلك مركزا خاصا هو مركز التعاون الدولي الإسرائيلي (MASHAV)، والذي يسعى من خلال نشاطاته إلى تحسين صورة إسرائيل عند تلك الدول من خلال جهود مشتركة لمحاربة الفقر، وأنشطة لرعاية الطفولة، ومساعدات في حالة الكوارث الطبيعية[١]، وكثير من الأنشطة التي وجدت فيها إسرائيل مدخلا إنسانيا، بخلفية سياسية لا يمكن تجاهلها، إذ إن جزءا واسعا من الدول النامية إسلامية وعربية، بما يعنيه ذلك من ارتباط مع القضية الفلسطينية.

من الملاحظ أن مثل هذه النشاطات بدأت تتنامى بشكل سريع، وتوسع نطاق النشاط الإسرائيلي إلى مرحلة التبادل، عن طريق الدورات المهنية التي تنظم في كثير من الأحيان داخل إسرائيل، وقد شارك فيها ما يقارب من ٢٠٠ ألف رجل وامرأة، شملت ١٤٠ دولة في أنحاء العالم، وبرعاية من دول مانحة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، بالإضافة إلى مساهمة منظمات دولية تعنى بشؤون التنمية[٢].

٢- التفوق العلمي

كل الدلائل والإحصائيات تشير إلى أن إسرائيل تتفوق على جيرانها والمحيط الإقليمي من الناحية العلمية والتكنولوجية، وإن كان هذا الأمر يحمل في طياته أحد أسباب عدم

التجانس مع ذلك المحيط، إلا أنه يعد مدخلا قويا وفاعلا بالنسبة لإسرائيل كي تكون ريادية في المنطقة في هذا المجال، بحيث يكون من مصلحة أي دولة نامية أن تجري تعاونا في مجالات علمية وتكنولوجية مع مراكز ومؤسسات إسرائيلية.

لقد تعددت أشكال التعاون في هذه المجالات، منها بناء معاهد مشتركة ومؤسسات تدريبية تساهم إسرائيل فيها في بلدان مختلفة، ومنها بلدان عربية، إضافة إلى تبادل أكاديمي يمهد بقوة قبول فكرة التطبيع الكامل بين فئة الشباب العربي، بجمع طلاب عرب وإسرائيلين في دول أوروبية أو آسيوية تحت شعار أكاديمي أو فني أو رياضي[٣].

٣- نشاط دبلوماسي

إلى جانب القوة العسكرية التي تمتلكها إسرائيل من حيث حيازتها لأكثر الأسلحة تطورا في العالم، فهي تمتلك خلية دبلوماسية لا تعرف الهدوء، فبالإضافة إلى النفوذ اليهودي في العالم في مؤسسات إعلامية واقتصادية مختلفة، فإن وزارة الخارجية لا تفوِّت أي فرصة يمكن أن توجه بشكل أو بآخر لخدمة مصالح إسرائيل، وقد جندت طاقات هائلة لخدمة هذا الغرض، خاصة في مجال استغلال الأحداث الطارئة على القضية الفلسطينية، وما يقابلها من سياسات إسرائيلية.

لو تم النظر إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية في فترة الانسحاب الإسرائيلي من غزة على سبيل المثال سيتبين كم بذلت إسرائيل من جهد لترويج ذلك الانسحاب على أنه إنجاز إسرائيلي في طريق السلام، مطالبة دولا عربية وإسلامية أن تقدم لإسرائيل ثمنا لذلك، وحينها كانت هذه مهمة سلفان شالوم الذي قاد حملة مكثفة استهدفت دولا إسلامية كبرى مثل باكستان وإندونيسيا وتركيا[٤]. وإسرائيل بهذا الأمر لا تستغل ما تروجه على أنه خطوات السلام لإقامة علاقات طبيعية مع تلك البلدان فقط، وإنما تستغل علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كي تطرق باب دول كباكستان لها مصالح في تجنيد الدعم الأمريكي لها، خاصة في قضية كشمير[٥].

*** خلفيات تطور الدور الإسرائيلي**

أولا: المبادرة العربية

يُفترض هنا أن المبادرة العربية تشكل خلفية جيدة لإسرائيل كي تمهد لدور ريادي في المنطقة يأتي من زاوية الاستغلال الإسرائيلي لها، وليس بافتراض الرغبة العربية في ذلك، فقد نظر تقليديا إلى المبادرة العربية للسلام على أنها خطة تدريجية لتوافق فلسطيني إسرائيلي، إلا أن الدارس للعقلية الإسرائيلية يمكنه استنتاج ما هو أبعد من ذلك بكثير.

رغم اعتراض إسرائيل على المبادرة وطلب تعديلات كثيرة، إلا أن طريقة عرض المبادرة والجهات المقدمة لها تستدعي من إسرائيل كثيرا من الاهتمام. يعتقد الباحث أن مسوِّغات هذا الفهم للمبادرة تأتي من التالي:

١- رغم أن المبادرة قُدِّمت لإيجاد توافق فلسطيني إسرائيلي في ذروة الانتفاضة، إلا أنها لم تضع حدودا لها من حيث المضمون والزمان والمكان، فقد كان من ميزاتها ترك بنود السلام إلى طرفي النزاع، وبهذا الأمر تستفيد إسرائيل من أن الدول العربية حيدت نفسها بنفسها عن الوقوف أمام إسرائيل في أي مفاوضات، أي إن المبادرة نقاط للبحث أكثر منها خطة متكاملة[٦].

٢- المبادرة تأتي من دول عربية لا تقيم علاقات مع إسرائيل، وهنا تجد إسرائيل بابا جديدا قد شيد لدخولها المنطقة العربية عامة.

٣- أعلن عن المبادرة من تحت قبة الجامعة العربية، وهذا من الرؤية الإسرائيلية قفزة في تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية.

ما يعزز ذلك أن رئيس وزراء إسرائيل لم يُخْفِ ما يجول في داخل إسرائيل تجاه تلك الخطوة العربية، فبالرغم من أن شارون وجه لها رسالة عنيفة حين اجتاح الضفة في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن المبادرة، إلا أن إيهود أولمرت- حين تولى قيادة الحكومة- عبَّر صراحة عن كيفية استفادة إسرائيل من المبادرة حين قال: "إنه لو نجح في عقد لقاء مع القادة العرب، ستكون خطوة مهمة في مجال اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل"[٧].

جاء هذا الحديث في سياق طلبه إجراء لقاءات مع قادة العرب لتوضيح بنود المبادرة، الأمر الذي رُفِض على المستوى العربي نتيجة للتخوف من أن إسرائيل ستسعى لإجراء اللقاء، ثم لن تتخذ خطوات عملية لتحويل المبادرة إلى واقع، وبذلك تكون قد حققت ما كان يجول في ذهن أولمرت من جر كل الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل.

وبحكم المنطق فإنه إذا حصل هذا التطبيع، وفي سياق ما تمتاز به إسرائيل عن مجمل الدول العربية والإسلامية، فإن هذا التطبيع سيعني بشكل مباشر وتلقائي أن تتربع إسرائيل على عرش قيادة المنطقة، إذ إن ما يحول بينها وبين هذا الأمر في هذه الفترة هو عدم وجود علاقات طبيعية كاملة مع الجسم العربي والإسلامي.

لا ينسحب هذا الأمر على المبادرة العربية للسلام فقط، وإنما أيضا على مختلف المبادرات التي تحمل في طياتها دورا عربيا أو إسلاميا، وآخرها الدعوة لمؤتمر الخريف الذي ينتظر أن تشارك فيه دول لم تجلس يوما على طاولة واحدة مع إسرائيل. هنا يمكن الجزم أن مؤتمرا كهذا يحمل في ثناياه أسسا لتطبيع كامل مع كثير من الدول العربية والإسلامية أكثر من أن يوجد حلا للقضية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بمفاوضات الحل النهائي.

ليس التطبيع وحده ما يؤشر عليه المؤتمر، وإنما إعادة تشكيل لصيغة العمل الإقليمي، بحيث تظهر الدول العربية في معظمها مشاركة في مؤتمر واحد إلى جانب إسرائيل، فيما دولة مثل سوريا أو إيران تبقى في عزلة، وهذا الهدف يتماشى مع رغبات الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض المتخوفين من تقدم إيران. وما يعزز وجهة نظر الباحث هنا أن التصريحات الأمريكية ركزت على ضرورة جمع أكبر عدد ممكن من الدول العربية المعتدلة، إلى جانب تصريحات إسرائيلية ترى أن المطلوب من مؤتمر الخريف اتفاق مبادئ، وليس أكثر[٨].

ثانيا: المشروع المتوسطي

وصف هذا المشروع في حينها على أنه أهم خطوة تختتم به أوروبا القرن الماضي، كان الحديث حينها يدور عن اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية التي شاركت فيها ٢٧ دولة. ورغم الأهمية التي نالتها هذه الاتفاقيات، إلا أنها أصبحت مثار شك للعديد من الدارسين، في مدى صدقية أهداف الشراكة، ورغم ربطها باتفاق أوسلو[٩]، إلا أن الأمر بدأ يأخذ أبعادا

أخرى بعد حين، لكن سياسة الاتحاد الأوروبي بخصوص الشراكة أعادت إلى الأذهان الربط السياسي بين هذه الاتفاقيات وتطورات الأحداث الإقليمية، وما يؤشر على ذلك:

- في الوقت الذي كانت فيه الشراكة عنوان تلك الاتفاقيات ضمن المشروع المتوسطي بما يعنيه ذلك من تقارب بين الدول المشاركة، بدأ الاتحاد الأوروبي باتباع سياسات متناقضة، وآخرها سياساته المتعلقة بملفات الهجرة والحدود من خلال سياسة انتقائية تضمن للاتحاد الأوروبي نخبة من المهاجرين.
- الاتحاد الأوروبي يبدي ضعفا ملحوظا في مدى قدرته في التأثير على إسرائيل فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية، وليس فقط على الفلسطينيين، وإنما أبدى عجزا في ردع إسرائيل عن توجيه ضربة إلى لبنان.
- سياسة التعامل الثنائي مع كل دولة عربية منفردة، والاتحاد الأوروبي يمثل طرفا وحده، وهنا يظهر تناقض واضح مع الهدف العام وهو الشراكة.
- عدم الفصل الأوروبي بين مقومات الشراكة الأورومتوسطية الثلاثة: السياسية والأمنية والاقتصادية، وهذا أدى إلى ربط كثير من المساعدات المالية والاتفاقيات الاقتصادية بقضايا سياسية حساسة، وآخرها كان في التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية التي أوصلت حماس للحكم.

هذا بالنسبة لضعفه من الاتحاد الأوروبي، أما من الدول المشاركة فيه فإن حجم النزاعات بين أعضائه يُضَعِّف من فاعلية هذه الشراكة، وإن وقوف الدول العربية عاجزة أمام الشروط الأوروبية- في مجال تطبيق حقوق الإنسان والديمقراطية- يعمل على بطء تلك الشراكة، وإن كانت سياسة الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس أثارت أسئلة مشروعة حول مدى جدية الدعوات الأوروبية لدول متوسطية ديمقراطية.

لا يعني هذا الضعف الذي يعتري تلك الاتفاقيات أن أحدا لم يستفد منها، فبصرف النظر عن البطء في تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية، إلا أن للاتفاقيات بعدا سياسيا ذا صلة بالقضية الأساس في المنطقة العربية، وهي الصراع مع إسرائيل، فوجود إسرائيل إلى

جانب دول عربية متوسطية في نفس الإطار فقط يحمل دلالات واضحة على بداية الاندماج الإسرائيلي في المحيط الإقليمي، ولكن ليس تحت إطار الوطن العربي وإنما الدول المتوسطية.

تعزز سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تجاه هذا الملف بأن ذلك المشروع مرتهن بملف التطبيع، وليس لربط المساعدات الأوروبية للفلسطيين بتطورات علاقتهم مع الجانب الإسرائيلي تفسير غير ذلك، ومع أن الاتفاقيات موقعة بشكل انفرادي مع الدول المشاركة إلا أن العلاقات الثانية تؤثر سلبا أو إيجابا على استحقاقات الشراكة.

إذاً، وفي كلتا الحالتين- سواء تقدمت مشاريع الشراكة الأورومتوسطية أو توقفت- فإن كل الأطراف هي خاسرة ورابحة، إلا إسرائيل رابحة على جميع الأحوال، في السياق السياسي طبعا. ليس هذا فحسب، بل حتى لو جاءت مشاريع منافسة للمتوسطية فإن إسرائيل أيضا مستفيدة؛ لأنها جزء من تلك المشاريع، أي إنها ستربح على مستوى ترسيخ وجودها كيانا طبيعيا، والحديث هنا عن الشرق الأوسط الجديد.

ثالثا: الشرق الأوسط الكبير

حين طرحه شيمعون بيرز كان شرق أوسط جديدا، وربطه بشرط أساسي متمثل بحل النزاع العربي الإسرائيلي كاملاً، باعتبار أنه أساس مشاكل الشرق الأوسط عموما، ودون الخوض في تفاصيل ذلك المشروع، ثم تقدمت الرؤية الأمريكية بهذا الخصوص، لكن بشرق أوسط كبير، أساسه قائم على ترتيب المنطقة، ثم التفرغ لحل القضية الفلسطينية.

تقوم الرؤية الأمريكية حسب ما تطرحه رسميا على أن المنطقة العربية تشهد العديد من المشاكل التي لن تسمح بالتقدم بشكل عملي في حل القضية الفلسطينية، ومن جملة هذه المشاكل الفقر والبطالة وغياب الديمقراطية وعدم تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وانتشار التطرف والإرهاب[١٠].

لذلك ترتئي الولايات المتحدة الأمريكية علاج هذه القضايا قبل البدء في حل جذري للقضية الفلسطينية، وبالفعل لم تكن مثل أوروبا في طرحها لمشاريعها، فقد بادرت وبقوة، فشنت حربا على العراق وأيدت حربا على لبنان، ولوحت لسوريا وإيران بالحرب أيضا، ويبدو أنها اختارت ترتيب المنطقة العربية بداية وقبل البدء في الإصلاح الذي تحدثت عنه،

وها هي الدول العربية تنتقل من مرحلة التفكك القومي إلى مرحة التفكك الوطني، بحيث تحولت الخلافات المذهبية مسوِّغا لحروب طاحنة.

بهذا التصور السريع يمكن استنتاج قاسم مشترك بين الأوسطي والمتوسطي مشروعين لنفس المنطقة تقريبا، والقاسم أن إسرائيل جزء من هذه المنطقة والمستفيد الأكبر من كلا المشروعين. وإن كان لمشروع الشرق الأوسط ما يميزه ويجعله أكثر أهمية لإسرائيل، فإن تطبيقه لا يعني ميلاد إطار جديد للمنطقة يتسع لإسرائيل وحسب، وإنما تكييف هذا الإطار كي تكون إسرائيل في القمة.

استنتاج مثل هذا هو نابع في الأساس من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد يسير في خطين متوازيين: الأول يُعنى بالتعامل الأمريكي مع إسرائيل، والثاني مع الدول العربية، ومن هذين الخطين يمكن قراءة حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا، بما يؤهلها للتفوق النوعي على محيطها كاملا، إلى جانب إضعاف الدول المحيطة من خلال حروب أميركا ضدها، أو من خلال إيهامها بأن خطرا ما يتهددها، كما هو الحال مع دول الخليج التي تحاول أمريكا إشغالها بملف إيران النووي باعتباره خطرا على الخليج، مستثمرة الخلاف المذهبي بين إيران والدول العربية.

رابعا: نمو حركات الإسلام السياسي

في الوقت الذي تكرس فيها القوى الدولية- وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع من إسرائيل- للتضييق على كثير من الحركات الإسلامية، بأنها إرهابية من وجهة نظر هذه الدول، فإن تلك الحركات تشهد نموا ملحوظا، واتساعا في قاعدتها الجماهيرية، أهَّلَها لأن تنتقل بنفسها من دائرة العمل السري خارج المؤسسات الرسمية، إلى العمل العلني، وضمن مؤسسات الدول الرسمية.

استطاعت هذه الحركات في فترة قياسية أن تنهض بنفسها وتشكل حالة لا يمكن تجاهلها في مختلف البلدان العربية، وبنظرة سريعة على المنطقة سنجد تقدم الإخوان المسلمين في مصر والأردن ودول الخليج التي جرت فيها انتخابات. وما حققته حماس في الانتخابات

التشريعية، ووجود حزب الله القوي في لبنان، ونجاحات حزب العدالة والتنمية في تركيا المتكررة، كلها نقاط تحسب في سجل نجاح هذه الحركات وتقدمها.

ومما يجعل من نموها خطرا على المشاريع التي يأتي تطور دور إسرائيل في المنطقة استحقاقا لها، أن هذه المشاريع لا تلق تجاوبا ولا تأييدا من قبل تلك الحركات، وعلى العكس تماما فهي في كثير من الأحيان تعمل ضمن أجندة لإحباط مثل هذه المشاريع ضمن رؤيتها الخاصة للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي.

*** معوِّقات التطور في الدور الإسرائيلي**

أولا: عامل إسرائيل داخلي متعلق بعدم تجانسها مع المحيط الإقليمي في القضايا التالية[١١]:

- **البعد العقائدي**، فيهودية دولة إسرائيل داخل بقعة إسلامية بالكامل تجعل من وجودها أكثر حساسية، خاصة أن المنطقة التي أقيمت عليها دولة إسرائيل فيها من المقدسات الإسلامية والمسيحية ما هو كفيل بأن يبقي حالة عداء ضمن الحدود الدينية والعقائدية، وهذا يُثَبِّط من قدرة إسرائيل على كسر الحواجز التي تحول بينها وبين المحيط الإسلامي، خاصة على المستويات غير الرسمية.
- **البعد القومي**، يهودية إسرائيل ليست ديانة فحسب، وإنما قومية، وفي ظل الحلم العربي بالقومية العربية وبقاء الوطن العربية كتلة واحدة- وإن كان ذلك بعيد المنال الآن- إلا أن وجود إسرائيل قومية أخرى في الوطن العربي، والسعي لتغيير إطار الوطن العربي ليصبح الشرق الأوسط ليتسع لإسرائيل، يشكل أيضا مسوِّغا لكثيرين من أصحاب التوجه القومي العربي وحتى الإسلامي أن يعادوا ذلك الكيان.
- **البعد الاقتصادي والعلمي والمؤسسي**، رغم كل التحفظات على مدى صدقية الديمقراطية الإسرائيلية، إلا أنها من الناحية المؤسسية الأكثر ديمقراطية في منطقتها والأكثر مؤسسية وانسجاما مع القانون. إضافة لذلك فإن تفوقها الاقتصادي، والرفاه الاقتصادي الذي يتمتع به الإسرائيليون قياسا بالعرب كافة، إلى جانب التفوق العلمي

والتكنولوجي الإسرائيلي، كل ذلك يعزز الفجوة بين البلدان العربية وإسرائيل، بحيث يصح القول: إن إسرائيل عالم أول داخل عالم ثاني.

- **البعد الاستيطاني**، إسرائيل دولة لم تَنْمُ من تطور تجمعات سكانية إثنيه مثلا، وإنما زرعت من عمليات استيطان منظم، وهذا مُسَوِّغ كاف لمقاومتها ورفض وجودها.
- **البعد الثقافي**، تواجه إسرائيل أساسا تمزقا اجتماعيا وثقافيا داخليا لاعتمادها على النمو غير الطبيعي لسكانها، لكن رغم ذلك- وإذا اعتبرنا أن هناك خطوطا ثقافية عريضة تجمع بين يهود الحبشة وروسيا وأمريكا- فإن هذه الخطوط لا تتقاطع ألبتة مع الثقافة العربية، وهذا عامل مثبط آخر في طريق إسرائيل دولة متجانسة مع محيطها ورائدة فيه.

ثانيا: دول معادية لإسرائيل

ليست الحركات الإسلامية وحدها التي تمثل عائقا أمام إسرائيل، وإنما هناك دول أيضا يمكن تصنيفها ضمن القائمة، وهي إيران وسوريا، فرغم ما يقال عن عدم قدرة كلا الدولتين في التغلب على إسرائيل، إلا أنهما تشكلان قلقا للولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، ولذلك تسعى الولايات المتحدة إلى التضييق بكافة السبل على إيران، وخاصة في مجال دعمها لحزب الله أو الحركات الفلسطينية[١٢]، بل إن بعض المحللين ذهبوا أبعد من ذلك بعدم استبعادهم لأن يكون الخيار العسكري مطروحا لتحجيم إيران وسوريا[١٣].

فإيران ما زالت الدولة الوحيدة التي لا تتفق سياساتها مع الولايات المتحدة وبقيت محتفظة بقدرتها على رفض التوجهات الأمريكية في المنطقة، وهذا يعني حلقة ضعف في سلسلة الأمن الإسرائيلي، خاصة بعد التصريحات الإيرانية الحادة بخصوص إسرائيل[١٤]. إضافة لبرنامجها النووي الذي يمثل إرباكا للتفوق العسكري الإسرائيلي.

أما مصدر الإزعاج الذي تمثله سوريا بالنسبة لإسرائيل فهو في احتضانها لحركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وتأمين الغطاء اللازم لبقاء هذه الحركات على تواصل مع المحيط الخارجي، خاصة أنها لا تستطيع القيام بنشاطات تواصل مع الخارج من داخل الأراضي التي تنشط فيها.

ثالثا: بداية الحديث عن تعدد القطبيات

رغم التفرد الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالم، إلا أنه لا يمكن إغفال بعض الحقائق بهذا الخصوص، وأهمها وجود الاتحاد الأوروبي لاعبا أساسيا، والعودة المتسارعة لروسيا والتي بدأت تأخذ شكلا أكثر جدية مع بدء اجتماعات منظمة شنغهاي بحضور إيران أيضا، والمناورات العسكرية الضخمة، واستئناف الجولات العسكرية الإستراتيجية للقاذفات الروسية. ومن أهم الدلائل على تأثير ذلك على إسرائيل ما أقدمت عليه روسيا من وضع أسطول بحري لها في المياه الإقليمية لسوريا، ووقوفها ضد نشر منظومة الصواريخ الدفاعية الأمريكية في أوروبا(١٥). إضافة إلى التعاون العسكري الروسي الصيني الذي يحمل إشارة قوية على عودة التعددية القطبية.

الأمر تعدى تحليل المراقبين والباحثين، فبوتين لم يُخْفِ التوجه الروسي الجديد، وظهر ذلك صراحة حين قال حرفيا: "لا أحد يشعر بالأمان في عالم أحادي القطب... إن عالما أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأميركية أمر لا يمكن القبول به، وقد أدى إلى المزيد من الحروب والصراعات في مختلف أنحاء العالم"(١٦).

قد يعني هذا التوجه الجديد أكبر عائق للولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الجديد، وخاصة إذا ما حصل اصطفاف دولي جديد نحو الدب الروسي، بما يعنيه ذلك من تعدد الخيارات أمام الدول النامية للتحالف مع قوى عظمى، وهذا سيعيد إلى الأذهان الحرب الباردة، وحينها ستكون إسرائيل عاجزة عن النهوض على المستوى الإقليمي، إلا إذا كان خيار الدول العربية المحيطة البقاءَ في الخط الأمريكي إلى جانب إسرائيل مهما تقدمت روسيا، مع أن بعض المراقبين يرون أن بعض الدول العربية بدأت تسلك خطا آخر غير الذي رسمته أمريكا(١٧).

الهوامش

[١]. لمزيد من الاطلاع حول مركز التعاون الدولي الإسرائيلي ونشاطاته انظر إلى موقع المركز:
http://mashav.mfa.gov.il/mfm/web/main/missionhome.asp?MissionID=16210&

[٢]. مركز التعاون الدولي الإسرائيلي، خلفية عن المركز:
http://mashav.mfa.gov.il/mfm/web/main/document.asp?SubjectID=16241&MissionID=16210&LanguageID=0&StatusID=0&DocumentID=-1

[٣]. صحيفة الأمة، ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٩م عدد ١٣٣.

[٤]. AL-democraty, issue N.O. 15, page 9

[٥]. صحيفة الأيام، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥م، ص١٤.

[٦]. عبد الله الحسن، مبادرة سلام عربية أم وعد بلفور عربي، ٩/ ٦/ ٢٠٠٧م، الجزيرة نت،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0AFAC198-E548-4952-9696-905C49591158.htm

[٧]. هنري سيغمان، خطر تفويت فرصة المبادرة العربية للسلام، الحياة اللندنية، ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٧م.

[٨]. نبيل شبيب، بين جولة التسليح والتفتيت ومؤتمر السلام والتطبيع، ٩/ ٨/ ٢٠٠٧م، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/48799255-213F-4DDC-9538-945E5631FED1.htm

[٩]. آمال موسى، مشروع الشراكة الأورومتوسطية، صحيفة الشرق الأوسط، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٦م.

[١٠]. عبد الكريم أبو النصر، بوش وبيرز والشرق الأوسط الكبير، صحيفة الوطن السعودية، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٤م.

[١١]. آري شافيط، مشروع "تقسيم البلاد" على خلفية احتمال عدم تحقيق السلام، المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، نقلا عن المشهد الإسرائيلي، من الموقع الإلكتروني:
http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=print&sid=3525

[١٢]. غراهام فولر، أزمة واشنطن في فلسطين تتفاقم، من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B1B05C54-9523-4880-9C64-82D0B2E8C74B.htm

[١٣]. توني بين، واشنطن تهدد أمن العالم، الأيام، ٦/ ١/ ٢٠٠٥، ص١٦.

[١٤]. صحيفة الأيام، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥، ص١٥.

[١٥]. إبراهيم غرايبة، الحرب الباردة، هل تعود من جديد، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D607551D-C2EF-4089-9158-AB0890DA8E2E.htm

[١٦]. موقع دويتشة فيلة الألماني، قضايا وأحداث:
http://www.dw-world.de/popups/popup_printcontent/0,,2343844,00.html

[١٧]. منير شفيق، أي نظام دولي قد يتشكل، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧م، الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F465A9B3-2C94-431F-9E87-A5283D4EE7E6.htm